

التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه
من منظور عقدي

د. فضل الله حمدان أبكر قادم

أستاذ مساعد العقيدة بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية
- جامعة الجنيينة - السودان -

المقدمة

إن الحمد لله، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

والصلاة والسلام على جميع الرسل والأنبياء الذين بعثوا يردون الناس إلى حقيقة الفطرة الواحدة، حيث الكلمة الواحدة، لا إله إلا الله، اللهم صل وسلم عليهم جميعاً وعلى خاتمهم وسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسائر من تبعهم من أهل التوحيد بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد،،

أن من أشرف العلوم الشرعية علم العقيدة والتوحيد، لأن شرف العلم بشرف المعلوم، وعلم العقيدة يتناول العلم بالله وصفاته وأفعاله، وما يجوز له وما يمتنع عليه، وهذا هو ما بعث الله به الرسل للناس كافة، فإن التوحيد بهذا المفهوم هو مركز الرحي في أديان السماء جميعاً، والغاية الأولى لبعثة الأنبياء والرسل فما من نبي بعث في قومه إلا ودعاهم أول ما دعا إلى توحيد الله عز وجل ونهاهم عن الشرك وعاقبته.

وقد جاء مؤكداً لهذا المبدأ وعمل على نشره بين سائر الخلق صحيحاً بريئاً خالصاً من شوائب الشرك والإلحاد بكل معانيه وأنواعه، فجاء كتابه الكريم وجاءت سنته المطهرة يدفعان عن حياض التوحيد بياناً لمعانيه وجلأً لحقيقته، اعتقاداً بوحداية الله تعالى في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله مع كمال استحقاق العبادة والتشريع له وحده سبحانه وتعالى من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكيف فكانت العقيدة الإسلامية في عهدنا النبوي صافية المآخذ، سليمة من كل والشوائب التي ألفت بها من بعد ذلك، يأخذها المسلمون عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من غير شك أو تردد أو تأويل أو تشبيه أو تعطيل فكانوا يعتقدون بآيات الصفات الإلهية وأحاديثها النبوية دون أن يتصرفوا في معانيها بتأويل أو غيره.

فكانوا يؤمنون بما جاء عن الله تعالى على مراد الله وبما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد كانت الآيات تنزل بالعقيدة واضحة دون لبس أو غموض، ولم يكن هناك أدنى شك أو شبهة لدى الصحابة في فهم هذه الآيات والتزام معانيها، بل آمنوا بكل ما طلب منهم الإيمان به مع التصديق الجازم والتسليم الكامل، فأمنوا بالله تعالى وتوحيده في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته وأفعاله، وبالقضاء والقدر

والبعث وبكل ما فيه، وبأن القرآن كلام الله تعالى القديم، دون أن تثار لديهم أية تساؤلات مريبة حول آيات وأحاديث الصفات، ولا قالوا بأن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، وهكذا فقد استقامت حياة المسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعيدة عن الاختلاف والشقاق وقد ظل الحال كذلك حتى وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام⁽¹⁾.

أما عصر الخلفاء الراشدين فإن الصحابة رضوان الله عليهم قد ساروا على ما سار عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من الاهتمام بما أمر الله به، وترك ما نهى عنه، وكانوا في قضايا الاعتقاد على ما كانوا عليه في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلم يتعرضوا لها بتأويل ولا تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف، بل كانوا جميعاً متفقين على إثبات ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة من أوصاف لله سبحانه وتعالى بما يتفق وذاته المقدسة، ثم جاء التابعون فسلكوا مسلك الصحابة في أصول الدين وفروعه، ولم يحدثوا بدعةً ولا تأويلاً، حتى في أواخر عصرهم أظهر الجعد بن درهم رأيه بالقول بخلق القرآن ونفي الصفات بالتأويل والتعطيل وهو الذي ابتدع كذلك بدعة القول في القدر، وتتلذذ عليه الجهم بن صفوان وأخذ عنه آراءه، ثم جاء دور المعتزلة في أوائل الدولة العباسية في عصر المأمون فأخذوا هذه الآراء وتأثروا بعلم الفلسفة.

وهكذا يبدو أنه قط ظهر في حياة المسلمين اتجاه فكري جديد متأثراً برياح الفلسفة اليونانية وما تبعها من هندية وفارسية وما سواها من فلسفات وعقائد الأمم السابقة، فثار غبار الشك وعصفت رياح الجدل في الوسط الإسلامي وفي أواسط المسلمين الذين كانوا على منهاج واحد وسبيل متحد في الاعتقادات والأحكام.

وهكذا بدأت بعض الاتجاهات الشاذة تطل برأسها على الواقع الإسلامي من الكلام في الصفات والقدر نفيًا وإثباتًا أو تأويلاً وتشبيهاً والخوض في نصوص الوعد والوعيد والظعن في الصحابة أو الغلو فيهم إلى غير ذلك مما كان الناس في عافية منه.

ثم لم تلبث هذه الاتجاهات أن تطورت لتصبح فرقاََ نحلًا لكل منها من المقالات والاعتقادات ما تخالف به جماعة المسلمين، كالخوارج والشيعة والمرجئة والجهمية وغيرها، وعلى أثر انتشار الفلسفة اليونانية وخاصة في عهد بني أمية

(1) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية، أحمد بن حجر آل بوطامي 7/1-8، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين والخوارج والشيعة، د. أحمد محمد حلي، ص 22.

والذي تولد عنه ظهور هذه الفرق بصورة أكبر نشأ علم الكلام كما هو معروف لدى المتأخرين ومؤرخي الفرق الأمر الذي كان له أثره في دفع عجلة التفكير خاصة فيما يتعلق بقضايا الألوهية وما يتصل بها من أمور فبدأت قضية التأويل لأسماء الله وصفاته وأفعاله أقداره تحت دعاوى التنزيه أو غيره.

وبلا شك أن الأسلوب الأمثل والنهج الأقوم هو المنهج الذي نهجه القرآن والذي استخدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام في عرض هذه العقيدة الصافية من خلال كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، الأمر الذي دفعني إلى أن أشرع في إعداد هذه الدراسة فجاءت تحت عنوان: (التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه من منظور عقدي) مقارنة بين مفهوم التأويل عند المتكلمين ومفهومه في القرآن والسنة وعند السلف، ومبيناً موقف السلف من تأويلات علماء الكلام حتى يستبين أسهل المسالك وأوضح الطرق في هذه المسألة التي تتعلق بذات الله سبحانه وتعالى وما يتصل بها من قضايا، هذا هو الهدف الرئيسي من القيام بهذا العمل موضوع الدراسة الذي أضعه بين أيديكم، وسأتناول هذه المقدمة في نقاط متمثلة في أسباب اختيار الموضوع، والعقبات التي واجهت الباحث والمنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث، ومن ثم خطة البحث كما يلي:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع:

يمكن القول بأننا لو أمعنا النظر في تاريخ الفكر العقدي عند المسلمين لأدركنا في يسر أن أكثر مذاهبهم وفرقهم قد ظهرت من اختلاف أنظارهم إلى قضية الذات الإلهية وما يتصل بها، ولذلك فقد تباينت مناهجهم في تحديد مفهومها وكيفية إثباته، فهم بين منزّه، ومشبه، أو جامع بين التنزيه والتشبيه في بناء عقيدته في الله، أو هم بين معتمد على النقل أو العقل أو جامع بينهما من جهة أخرى.

وإذا تقرر ذلك فإنه يجب على المشتغلين والمهتمين بدراسة الفكر العقدي الإسلامي، ودراسة الفرق والمذاهب الإسلامية، أن يضعوا نصب أعينهم ذلك الدور الرئيسي والأثر الحلبى الذي كان لمفهوم قضية الذات الإلهية وما يتصل بها من أسماء وصفات وأفعال في تشكيل أطر الفكر العقدي عند المسلمين ومن هنا تتجلى أهمية هذه الدراسة التي أقدم لها وتظهر أيضاً أهم البواعث والدوافع على القيام بها، فما هذه الدراسة إلا بسط وتفصيل لما أجملته في هذه الكلمات وبذلك يمكن القول بأن من أهم أسباب اختيارها:

1- بيان عقيدة أهل الإسلام قبل الخلاف وانتشار الفلسفة وعلم الكلام والتأويل وخاصة في جانب الإلهيات.

- 2- بيان أهم معالم المنهج السلفي في الاستدلال على مسائل العقيدة مقارنة بمنهج المتكلمين في مثل هذه القضايا.
- 3- أن من أوجب واجبات طلاب العلم والمعرفة بيان معتقد أهل السنة والجماعة خاصة في القضايا التي تتعلق بذات الله.
- 4- بيان أن قضايا الذات الإلهية وما يتصل من أمور هي قضايا قد أوضحها القرآن وحدد موقف العقل البشري منها.
- 5- ما رجوته من الفائدة العلمية التي تعود على الباحث في مثل هذا الموضوع، فهو موضوع يتصل بأبواب عديدة في العقائد والفروع وما يلحق بها.

ثانياً: العقبات التي واجهت الباحث (صعوبات البحث):

إن كل باحث لابد أن تواجهه بعض الصعوبات في سبيل الوصول إلى المعلومة بأدق تفاصيلها وبالتالي تحقيق الغاية التي يرمي إليها إلا أن هذه الإشكاليات قد تختلف على قدر وأهمية المسألة موضوع البحث وعلى ذلك فإن الباحث قد واجهته بعض الصعوبات يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية على سبيل الإجمال كما يلي:

- 1- تشعب موضوع الدراسة ودخوله في أبواب شتى في العقائد والفروع مما أخذ من الباحث جهداً ليس باليسير في الرجوع إلى أكبر عدد ممكن من المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.
 - 2- تعدد آراء علماء الكلام وتناقضها مع صعوبة فهمها، فهي في الغالب آراء فلسفية ومنطقية تحتاج إلى إطلاع واسع مع شيء من الدقة والتمحيص.
 - 3- أن قضية التأويل من القضايا التي أثارت جدلاً واسعاً بين المنكرين والمؤيدين لها والكل ينظر إليها من الزاوية التي يرى أنها الأسلم.
- وتبقى أن أشير إلى المنهج الذي تسلكه هذه الدراسة في جمع مادتها العلمية وتسجيلها والذي تتضح معالمه في النقاط الآتية:
- منهج البحث:

- 1- لقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على الوصف والتحليل والمقارنة بين الآراء واستخلاص وجه الحق والصواب منها مع الترجيح، وقد اعتمدت في أوجه المقارنة والترجيح ما أمكن على الكتاب والسنة إنهما يمثلان المنبع الصافي لعقيدة الإسلام والأصول الملزمة لجميع المسلمين.

- 2- عزوت الآيات إلى سورها وأماكنها في المصحف مع إثباتها بالحاشية وبيان أرقامها.
- 3- خرجت الأحاديث من مظانها المعتمدة من كتب السنة وقد تعاملت في الغالب مع صحيح البخاري المطبوع مع فتح الباري وصحيح مسلم.
- 4- التزمت التعريف بالفرق والطوائف الواردة في الرسالة بقدر المستطاع وذلك لقوة صلتها بموضوع البحث.
- 5- قمت بتعريف ما يحتاج إلى تعريف لغوي أو اصطلاحي، مع كتابة بعض التعليقات والتوضيحات التي قد تشرح غامضاً أو تفسر مجملاً أو تخصص عاماً أو تقيد مطلقاً.
- 6- حرصت في الغالب على أن أنقل أقوال أهل العلم كما هي لأن ذلك أقرب لإطلاع القارئ على الصورة الصحيحة لمواقف أصحاب هذه الأقوال، ولعل هذا هو ما يتطلبه المنهج العلمي في نقل أقوال أهل العلم وحتى الخصوم في الرأي.
- 7- ترجمت لأغلب الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث متحرياً في ذلك أغلب مظانها في كتب التراجم.
- 8- حرصت على أن أضع علامات الترقيم في أماكنها المناسبة لإبراز المعنى المراد من مدلول الكلام.
- 9- كل كلام منقول نصاً وضعته بين علامتي تنصيص هكذا " "، وإذا تصرفت في النص تصرفاً يسيراً أشرت إلى ذلك في الحاشية عقب الإحالة بلفظ "بتصرف" أما إذا نقلت النص بالمعنى أو بتصرف كثير أشرت إلى ذلك في الحاشية قبل الإحالة بلفظ "انظر" وذلك في صدر التوثيق.
- 10- عند ورود المصدر أو المرجع لأول مرة أوثق له كاملاً بذكر اسم الكتاب، ثم اسم المؤلف، ثم المجلد أو الجزء، ثم المحقق إن وجد، ثم رقم الطبعة وتاريخها، ثم دار النشر.
- 11- في حالة أن يتكرر اسم المصدر أو المرجع غالباً ما اقتصر على ذكر اسم الكتاب والمؤلف مختصراً ومن ثم الصفحة.

ثالثاً: خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، أما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية موضوع البحث، والدوافع إلى اختياره، والعقبات التي واجهت الباحث، ومن ثم منهج البحث الذي سارت عليه هذه الدراسة وخطتها.

المبحث الأول: معنى التأويل ومفهومه في القرآن والسنة.

المبحث الثاني: التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه.

المبحث الأول: معنى التأويل ومفهومه في القرآن والسنة.

لما كان تأويل نصوص القرآن والسنة يعد من أهم أسباب تعطيل النصوص والخروج بها عن معانيها الظاهرة الواضحة وفق الفهم اللغوي والاصطلاحي الصحيح فقد تعرضت لمعنى التأويل في اللغة وعرفت به في الاصطلاح الشرعي لأهل العلم، وأوضحت معناه في القرآن والسنة النبوية.

المبحث الثاني: التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه.

وفي هذا المبحث تعرضت لقضية التأويل عند المتكلمين مبيناً خطورة هذا المسلك في قضايا العقيدة والتي ربما ينتهي بها إلى التعطيل مبيناً موقف السلف منه ومستعرضاً لبعض أقوالهم في ذلك.

أما الخاتمة فقد تعرضت فيها لأهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ثم أتبعته ذلك بفهرس للمصادر والمراجع.

وأحب أن أشير هنا إلى أن عرضي لقضية (التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه) لم يكن استقصاءً لكل ما قاله المتكلمون، أو عبر عنه السلف، بقدر ما كان عرضاً لما يمكن أن يبين لنا مفردات كلا المنهجين، ويعيننا على إدراك المعالم والسمات التي ينبني عليها كل منهج، ولا أدعي في ذلك كمالاً، فإن الكمال لله وحده، وأن النقص من سمات البشر، وحسبي في ذلك أنني بذلت قصارى جهدي وتحريرت لمعرفة الصواب ما أمكنني، فما كان من صواب فمن الله تعالى فضلاً وإنعاماً، وما كان من خطأ وزلل فمن نفسي والشيطان وإني لاستغفر الله منه، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يثبتته في موازين حسناتي، فله الحمد والمنة أولاً و آخراً.

المبحث الأول

معنى التأويل ومفهومه في القرآن والسنة

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: معنى التأويل لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: التأويل في القرآن والسنة.

المطلب الأول

معنى التأويل لغةً واصطلاحاً

أولاً: التأويل في اللغة.

التأويل أخطر سلاح استعمله أهل الأهواء⁽¹⁾ في تقرير أصولهم الفاسدة، وأهم ما يعتمدون عليه في الاستدلال على مقولاتهم، وهو الأسلوب الذي يلجأون إليه في مصادمة النصوص وردّها رداً صريحاً، أو رد دلالاتها وأحكامها ومعانيها. والتأويل هو الباب الذي ولجت به جميع فرق الباطل لهدم أصول الإسلام فالمعطلة الجهمية أنكرت الأسماء والصفات تحت شعار التأويل، والمعتزلة أنكرت الصفات كذلك تحت شعار التأويل. والتأويل بالمعنى الذي قصدوه خلاف ما عليه السلف، بل رّدوه رداً قوياً وحرّموه في العقيدة، لأن نصوص العقيدة توقيفية غيبية مبناها على التسليم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم - أي القرآن والسنة ولا مجال للعقول فيها، والتأويل الذي هو صرف لمعاني النصوص الغيبية عن حقائقها المفهومة لدى المخاطبين مع نفي إدراك الكيفية إلى معانٍ متوهمة هو اصطلاح لم يكن معروفاً عن السلف من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين من بعدهم⁽²⁾.

ونظراً لهذا الغيش الفكري الذي ساد الفكر الإسلامي، بل والألفاظ اللغوية ذاتها، أصبح من الواجب الكشف عن معنى كلمة "تأويل" كما هي في اللغة العربية، وفي القرآن الكريم وكما فهمها النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، مع بيان أن هذه الكلمة قد تراكمت عليها معاني حادثة بعيدة المطلب، وهذه المعاني الحادثة هي التي قال بها أغلب علماء العقائد

(1) أهل القبلة الذين لا يكون معتقدهم معتقد أهل السنة والجماعة وهم: الجبرية، والقدرية، والروافض، والخوارج، والمعطلة، والمشبّهة، وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنتين وسبعين، التعريفات، تأليف السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي، المتوفى سنة 816هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (1424هـ - 2003م)، ص43، الملل والنحل، للشهرستاني 4-3/2.

(2) انظر: دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، تأليف د. ناصر بن عبدالكريم العقل، ص320-321.

في القرون المتأخرة ، ضاربين بدلالة اللفظ كما عرفه العرب الخُص عرض الحائط، ومن هذا الباب نشأ الاختلاف، ودخل الوهم، واضطربت الآراء وتباينت(1). فبالرجوع إلى أصل استعمال كلمة تأويل عند العرب نجد أن استعمالها كان يدور على معنيين:

المعنى الأول: الرجوع والمآل والعاقبة والعود والمصير، وإلى هذا التفسير ذهب أنمة اللغة المتقدمين أمثال الأزهري(2) الذي ذكر أن الأوّل بمعنى الرجوع حيث قال: (الأوّل بمعنى الرجوع وقد آل يؤوّل أولاً بمعنى رَجَعَ)(3)، ونجده يقول: (...التأويل من أول يؤوّل تأويلاً، أي رَجَعَ وَعَاد)(4)... فالتأويل بمعنى المرجع والمصير، مأخوذ من آل يؤوّل إلى كذا، أي صار إليه)(5).

ويقول ابن فارس(6): (وَأَلَّ يُووِلُّ أَي رَجَعَ... ثم قال: (يقال: أوّل الحكم إلى أهله أي أرجعه إليهم)(7)... وَأَلَّ جَسْمُ الرَّجُلِ إِذَا تَخَفَ، أَي رَجَعَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ)(8)... ثم قال ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤوّل إليه، وذلك كما في قوله تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ)(9) أي ما يؤوّل إليه أمرهم في وقت بعثهم ونشورهم أي عاقبتهم ومصيرهم)(10).

(1) قانون التأويل، للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي، المتوفي سنة 543هـ، دراسة وتحقيق محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى(1406هـ - 1986م)، ص230.

(2) محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده في هراة بخراسان سنة 282هـ، عني بالفقه فاشتهر به أولاً، ثم غلب عليه التبر في العربية، فرحل في طلبها، من كتبه: تهذيب اللغة وغيرها، توفي بخراسان سنة 370هـ، الأعلام، الزركلي 311/5، معجم المؤلفين 47/3.

(3) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهر (282هـ - 370هـ)، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، الجزء الخامس عشر، ص437.

(4) نفس المرجع 458/15.

(5) تهذيب اللغة 460/15.

(6) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين، من أئمة اللغة والأدب، أصله من قزوين، من تصانيفه: مقاييس اللغة، المجلد، الصاحب، وجامع التأويل في تفسير القرآن، كان مولده سنة 329هـ، وتوفي سنة 395هـ، انظر: الأعلام، الزركلي 193/1، وفيات الأعيان، لابن خلكان 118/1-119.

(7) معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى (1411هـ - 1991م)، المجلد الأول، ص159.

(8) معجم مقاييس اللغة 160/1.

(9) سورة الأعراف، الآية (53).

(10) معجم مقاييس اللغة 162/1.

وإلى مثل هذا ذهب الجوهرى (1) حيث قال: (التأويل: هو تفسير ما يؤول إليه الشيء... وآل بمعنى رجع) (2).

المعنى الثاني: التفسير والبيان، قال الأزهري: (...التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه) (1)، وهو ما ذهب إليه الجوهرى بقوله السابق: (التأويل: هو تفسير ما يؤول إليه الشيء) (2) ويتضح مما سبق أن المعاجم اللغوية قد اتفق على أن لفظ: التأويل يستعمل في معنيين هما:

الأول: المرجع والمصير والعاقبة.

الثاني: التفسير والبيان.

وهذان المعنيان هما اللذان يذكرهما المفسرون في تفسيرهم للفظ التأويل حيث نجد أن الإمام الطبري (3) يذكر عند تفسيره لأي آية القول في تأويل قوله تعالى ومراده التفسير (4)، وكذلك الشيخ جمال الدين القاسمي نجده يقول: القول في تأويل قوله تعالى ومراده التفسير (5).

وأما ما وجد من معنى التأويل بخلاف ما ذكر عن هؤلاء المتقدمين من أهل اللغة فهو قد وجد في عصور متأخرة لا يمكن أن يحتج بها في هذا المقام وذلك كقولهم التأويل: (هو حمل الظاهر على المحتمل المرجوح... أو هو صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى تحتمله... أو قولهم التأويل: نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ) (6).

(1) إسماعيل بن حماد الجوهرى، أبو نصر، لغوي، من الأئمة، من أشهر كتبه الصحاح، أصله من فاراب ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز، فطاف البادية وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور إلى أن توفي سنة 393هـ، الأعلام 313/1.

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية (1399هـ - 1979م)، الجزء الرابع، ص 1627-1628.

(3) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، الإمام أبو جعفر الطبري، كان مولده بأمل طبرستان في سنة 224هـ، رحل إلى الآفاق في طلب الحديث، واستوطن بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته سنة 310هـ، كان حافظاً لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالسنة وطرقها، من تصانيفه: جامع البيان في تأويل أي القرآن، تاريخ الإمم والملوك، تهذيب الآثار، اختلاف الفقهاء، وغيرها، انظر: معجم المؤلفين 190/3، البداية والنهاية، ابن كثير 146-145/11، الأعلام 69/6، سير أعلام النبلاء، للذهبي 267/14 وما بعدها.

(4) انظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة 310هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان (1408هـ - 1988م).

(5) انظر: تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تأليف محمد جمال الدين القاسمي (1332هـ - 1914هـ)، دار الفكر، بيروت.

(6) تاج العروس، للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي، المجلد السابع، ص 215.

فمثل هذه المعاني لم تستعمل مطلقاً عند أهل اللغة في العصور المتقدمة، مما يؤكد بأن التأويل بمعنى حمل المعنى من الاحتمال المرجح إلى الاحتمال المرجوح، هو أمر غريب على اللغة في عصرها الذهبي، وهو أمر لم يكن معروف عند علماء اللغة ورواتها في عصورهم المتقدمة إلى القرن الرابع الهجري وما قبله.

ونخلص من العرض السابق إلى أن التأويل في لغة العرب لا يخرج عن معنى الرجوع والمآل والعاقبة والمصير، أو معنى التفسير والبيان. ثانياً: التأويل اصطلاحاً.

التأويل عند السلف مطابقاً للمعنى اللغوي المتقدم فهو عندهم بمعنى العاقبة والرجوع والمصير، أو بمعنى التفسير والبيان وهو ما أوضحه ابن تيمية بقوله: (فأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أم خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً...، والمعنى الثاني في لفظ السلف وهو الثالث من مسمى التأويل مطلقاً هو: نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء والمخبر به)⁽¹⁾.

وإلى مثل هذا المعنى أشار أيضاً بقوله التأويل: (يكون بمعنى التفسير، كقول كثير من المفسرين عندما يفسرون الآية، يقولون: تأويل قوله تعالى كذا وكذا، ثم يذكرون المعنى، وسمي التفسير تأويلاً لأننا أولنا الكلام، أي جعلناه يؤول إلى معناه المراد به)⁽²⁾ ومنه قول يوسف عليه السلام لما خرّ له أبواه وإخوته سجداً، قال: (وَرَفَعَ أَبْوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا وَقَالَ يَا أَيْتُ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا)⁽³⁾ أي هذا وقوع رؤياي لأنه قال ذلك بعد أن سجدوا له)⁽⁴⁾

(1) الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الدمشقي، المتوفي سنة 728 هـ، تأليف الشيخ خالد عبدالرحمن العك، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (1415 هـ - 1995 م)، ص 312.

(2) شرح العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه سماحة الشيخ محمد الصالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة 1419 هـ، المجلد الأول، ص 88.

(3) سورة يوسف، الآية (100).

(4) شرح العقيدة الواسطية 89/1.

فهذا هو التأويل عند السلف أوفي الاصطلاح وهو موافق لما في الكتاب والسنة كما قرر ذلك ابن أبي العز (1) بقوله: (فالتأويل في كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به)(2).

فالتأويل بمعنى العاقبة والمصير أو التفسير والبيان مشهور عند السلف يقول ابن القيم: (وأما التأويل في اصطلاح أهل التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث فمرادهم به معنى التفسير والبيان)(3).

ويظهر مما سبق ذكره أن التأويل في اصطلاح السلف لا يخرج عن معنى العاقبة والمآل والمصير، أو البيان والكشف والتفسير وهو بذلك موافق لمعنى التأويل في اللغة العربية.

المطلب الثاني

التأويل في القرآن والسنة

أولاً: التأويل في القرآن:

معنى التأويل في القرآن الكريم لا يختلف عن معناه في اللغة، غير أن هذا لا يبدو واضحاً تمام الوضوح إلا باستقراء الآيات الكريمة التي ور فيها لفظ التأويل، ومن أقوال السلف في تفسير هذا اللفظ، والمنتبع للقرآن يجد أنه قد تكررت كلمة "التأويل" في القرآن في عدة سور، وتكرر ذكر كلمة التأويل في بعض السور أكثر من مدة كما في سورة يوسف والكهف، وأول سورة ذكر فيها التأويل في القرآن الكريم هي سورة آل عمران في قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) (4).

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية: (يُخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات هُنَّ أم الكتاب أي بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، ومنه

(1) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي المشقي، فقيه، كان قاضي القضاة بدمشق، ثم بالديار المصرية، من مؤلفاته: شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، التنبيه على مشكلات الهداية، وغيرها، ولد سنة 731هـ، وتوفي سنة 792هـ، انظر: الأعلام 313/4.

(2) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، تأليف علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (731هـ - 792هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الدار السودانية للكتب، السودان، الخرطوم، ص152.

(3) مختصر الصواعق المرسله 23/1.

(4) سورة آل عمران، الآية (7).

آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم فمن رد ما أشتبه إلى الواضح منه وحكم محكمة على متشابهة عنده فقد اهتدى ومن عكس انعكس(1) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم(فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم)(2) وثبت عن ابن عباس أنه قال:التفسير على أربعة أنحاء، فتنسير لا يعذر أحد في فهمه، وتفسير تعرفه العرب من لغاتها، وتفسير يعلمه الراسخون في العلم، وتفسير لا يعلمه إلا الله، وروي عن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله، وفي الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس فقال: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)(3)(4). فالمحكم والمتشابه حق وصدق وكل واحد منهما يصدق الآخر ويشهد له لأن الجميع من عند الله وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد(5). واتضح من ذلك أن التأويل لا يخرج عن معنى العاقبة والمصير أو البيان والتفسير.

وهو نفس معنى التأويل الذي ورد في سورة النساء عند قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) (6).

أخرج ابن جرير الطبري بسنده عن مجاهد أنه قال في تفسيرها: (أحسن جزاء وثواباً وخير عاقبة)(7) فال معنى إلى أصله في اللغة كما تقدم. ويتضح من هذا أن لفظ التأويل لم يستعمل إلا بمعنى المال والمرجع والعاقبة والمصير، أو الأثر الخارجي الذي يقع جزاء لقوم وعاقبة لهم، أو مآلاً لأحاديث الناس وتعبيراً لرؤياهم أي تفسيراً لها مما يدل على أن معنى التأويل في القرآن موافق لمعناه في اللغة واصطلاح السلف.

(1) تفسير القرآن العظيم، للإمام الجليل الحافظ عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفي سنة 774هـ، عالم الكتب، بيروت (1405هـ - 1985م)، الجزء الأول، ص344.
(2) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب النهي عن إتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، حديث رقم 2665، 2053/4، أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب حديث النهي عن إتباع المتشابه رقم 4547، 334/3.
(3) انظر: تخريج هذا الحديث في البحث.
(4) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير 346/1-347.
(5) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير 347/1.
(6) سورة النساء، الآية (59).
(7) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفي سنة 310هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان (1408هـ - 1988م)، المجلد الخامس، ص151-152.

ثانياً: التأويل في السنة:

التأويل في السنة لا يختلف عن معناه في اللغة والقرآن فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه دعا لعبدالله بن عباس فقال: (اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل)(1) فالتأويل هنا كما هو ظاهر يراد به التفسير وبيان معاني الآيات القرآنية وتوضيح المراد منها وهو ما عناه ابن عباس بقوله: (أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله)(2).

وثبت عنه أنه صلى الله عليه وسلم فسر قوله تعالى: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبَسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ۗ أَنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ) (3)، فقال: (أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد)(4)، أي لم يحصل، ولم يحدث مدلولها العملي والواقعي الذي هو عين تأويلها، والذي هو مصير المخاطبين وعاقبة أمرهم(5).

ومن التأويل الذي ورد في السنة قول عائشة رضي الله عنها: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده (سبحانك اللهم ربنا ولك الحمد، اللهم أغفر لي، يتأول القرآن)(6) يعني قوله تعالى: (فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ۗ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا)(7).

ويظهر مما سبق ذكره أن التأويل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورد بمعنى التفسير والبيان، كما أنه جاء بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام وهو بمعنى العاقبة والمصير والمآل.

وهذه المعاني هي التي أكدها السلف حيث إن للتأويل عندهم معنيان: أحدهما تفسير للكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير على هذا مترادفين، وهو معنى قولهم: (إن العلماء يعلمون تأويله، يعني القرآن)، وما يعنيه ابن جرير الطبري بقوله في تفسيره: (القول في تأويل قوله

(1) انظر: تخريج هذا الحديث في البحث.

(2) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير 347/1.

(3) سورة الأنعام، الآية (65).

(4) انظر: تخريج هذا الحديث في البحث.

(5) قانون التأويل، مرجع سابق، ص 240.

(6) انظر: تخريج هذا الحديث في البحث.

(7) سورة النصر، الآية (3).

تعالى كذا وكذا)، وبقوله: (اختلف أهل التأويل في هذه الآية)(1)، ونحو ذلك فإن مراده التفسير(2).

وأما في المعنى الثاني للتأويل يقول الذهبي(3): (ثانيهما: هو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خيراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به، وبين هذا المعنى والذي قبله فرق ظاهر، فالذي قبله يكون التأويل فيه من باب العلم والكلام، كالتفسير، والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب، واللسان، وله الوجود الذهني واللفظي والرسمي، وأما هذا فالتأويل فيه نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء أكانت ماضية أم مستقبلية، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا هو نفس طلوعها)(4).

وهو ما أوضحه ابن تيمية بقوله: (والمعنى الثاني أي التأويل: أن التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أو لم يوافق، وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين، وغيرهم، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم، وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)(5) كما نقل ذلك عن ابن عباس، ومجاهد، وغيرهم) ثم قال: (والمعنى الثالث: أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها، وإن وافقت ظاهره فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة نفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله)(6).

ولذلك نجده يقول: (ولهذا كان قول من قال: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله حقاً، وقول من قال (إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله) حقاً، وكلا القولين

(1) جامع البيان، للطبري 2-1/2.

(2) التفسير والمفسرون، للذهبي 17/1.

(3) هو د. محمد حسين الذهبي، عالم أزهرى كبير، عرف ببحوثه القيمة في مناهج التفسير، اغتيل في شهر رجب من العام 1397 هـ، من مؤلفاته: الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم، دافعها ودفعها، التفسير والمفسرون، الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بين مذاهب أهل السنة ومذهب الجعفرية، مشكلات الدعوة والدعاة في العصر الحديث وكيفية التغلب عليها، أثر إقامة الحدود في استقرار المجتمع، وغيرها، انظر: تكملة معجم المؤلفين، محمد خير رمضان يوسف، (1397 هـ - 1415 هـ = 1977 م - 1995 م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1418 هـ - 1997 م)، ص 474.

(4) التفسير والمفسرون، للذهبي 18/1.

(5) سورة آل عمران، الآية (7).

(6) مجموع الفتاوى 36/5.

مأثور عن السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان) فالذين قالوا إنهم يعلمون تأويله مرادهم بذلك أنهم يعلمون تفسيره، ومعناه وإلا لكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم معنى ما يقوله من الآيات والأحاديث، ومن قال: إنهم لا يعرفون تأويله، أرادوا به الكيفية الثابتة التي أختص الله بعلمها(1).

ويتضح من قول ابن تيمية أن لفظ التأويل في كلام السلف لا يراد به إلا التفسير، أو الحقيقة الموجودة في الخارج التي يؤول إليها الكلام وهي عاقبته. وإلى مثل ما ذهب إليه ابن تيمية في معنى التأويل ذهب إليه وقال بن ابن القيم حيث قال: (وأما تأويل ما أخبر به الله تعالى عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر الله عنها، وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، ولهذا قال مالك: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)، وكذلك قال الإمام أحمد وغيرهم من السلف: (إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه، وقد فسر الإمام أحمد الآيات التي أحتج بها الجهمية من المتشابهة وقال: (إنهم تأولوها على غير تأويلها) وبين معناها، وكذلك الصحابة والتابعون فسروا القرآن وعلوم المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته، فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حق وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه(2).

ويتضح من ذلك أن التأويل عند السلف هو بمعنى البيان والتفسير، أو بمعنى العاقبة والمصير وهذا إذا قصد منه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر وهو معرفة الكيفية مما يتعلق بذات الله وصفاته والأمور الغيبية كالقيامة وأحوالها والبعث والنشور والجنة والنار وغيرها، فهذا النوع لا يعلم حقيقته كيفاً وقدرأ إلا الله عز وجل، وإذا أريد به معرفة تفسيره وبيانه فإن أهل العلم يعلمون ذلك، وتبين من ذلك أن التأويل عند السلف موافق لمعناه في اللغة ومعناه في القرآن الكريم والسنة .

(1) مجموع الفتاوى 347/5.
(2) مختصر الصواعق المرسلّة 130/1.

المبحث الثاني

مفهوم التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه

يحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: التأويل عند المتكلمين.

المطلب الثاني: موقف السلف من مفهوم التأويل عند المتكلمين.

المطلب الأول

التأويل عند المتكلمين

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم يتلقون القرآن منه، فيقرؤونه ويتفقهون فيه، وما أشكل عليهم سألوا الرسول صلى الله عليه وسلم عنه، واطمأنوا إلى تفسيره وانتمروا بأوامره، واسترشدوا بإرشاداته، فأحلوا حلاله، وحرّموا حرامه، ولم يتجاوزوا حدوده، وآمنوا بما فيه من أسماء الله وصفاته، كما آمنوا بما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن الله وأسمائه وصفاته وعن الدار الآخرة، وعمّا اشتملت عليه من بعث وحساب، ونعيم وعذاب، فأذعنوا لأوامره وهم في كل ذلك في غاية الخضوع والامتثال ونهاية اليقين والإيمان، مع كمال فهمهم للمبنى والمعنى من القرآن والسنة، لم يفرقوا بين آيات الأوامر والنواهي وبين آيات توحيده سبحانه وتعالى ونعوته بأسمائه الحسنى وصفاته العلى إلى أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى(1).

أما في عصر الخلفاء فإن الصحابة رضوان الله عليهم قد ساروا على ما سار عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من الاهتمام بما أمر الله به، وترك ما نهى عنه، فكانوا في الأمور الاعتقادية على ما كانوا عليه في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فلم يتعرضوا للتأويل ولم يحصل بينهم اختلاف كما حصل في بعض الفروع العملية، بل كانوا كلهم متفقين على إثبات ما جاء في كتاب الله وفي سنة رسوله الصحيحة من أوصاف الله سبحانه وتعالى بما يتفق وذاته المقدسة، ثم جاء التابعون فسلكوا مسلك الصحابة في أصول الدين وفروعه، ولم يحدثوا بدعة(2) ولا تأويلاً حتى في أواخر عصرهم، أظهر الجعد بن درهم رأيه بالقول بخلق القرآن ونفي الصفات وتعطيلها، وهو أول من حفظ عنه هذه المقالة في الإسلام وهو الذي ابتدع بدعة القول في القدر، وتتلذذ عليه الجهم بن صفوان وأخذ عنه آراءه، ثم

(1) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية، أحمد بن حجر آل بوطامس 8-7/1 "بتصرف".
(2) البدعة: من ابتداء الشيء وضعه لا عن مثال، ومنه قولهم: أبدعت الشيء قولاً أو فعلاً، إذا ابتدأته لا عن سابق مثال، ومنه اشتقت البدعة، والبدعة كل محدثة، والمبتدع الذي يأتي أمراً على شبه لم يكن ابتداءه إياه، وكل من أنشأ ما لم يسبق إليه قيل له: أبدعت، ولهذا قيل لمن خالف السنة مبتدع، لأنه أحدث في الإسلام ما لم يسبقه إليه السلف، انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس 206/1-210، تهذيب اللغة، للأزهري 240/2-241، وأما البدعة في الاصطلاح: فهي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية، أو يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه، الاعتصام، للشاطبي 37-36/1.

جاء دور المعتزلة في أوائل الدولة العباسية في عصر المأمون(1)، فأخذوا هذه الآراء وتأثروا بعلم الفلسفة، فزادوا ونقصوا، واخترعوا لهم مذهباً جديداً حتى دعوا الناس إلى القول بخلق القرآن(2).

وهذا إن دلّ إنما يدل على أن عصر الصحابة وكبار التابعين إلى نهاية القرن الأول الهجري لم تظهر بدعة معارضة النصوص بالمقاييس والقواعد العقلية والفلسفية حتى بدأت أصل الجهمية التي أظهرها الجعد بن درهم، قال شيخ الإسلام بن تيمية: (ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيهم من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعية حدثوا في آخر خلافة علي(3)، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص، ويستدلون بها على قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص، ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين، كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا كانوا قليلين مقموعين في الأمة وأولهم الجعد بن درهم ضحى به خالد بن عبدالله القسري(4).

ويتضح من ذلك أن ظاهرة تأويل النصوص لم تظهر إلا في أواخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية عندما حدثت بدعة الجهمية منكرة الصفات(5). ويبدو أن هذا هو التأويل الذي أنكروا به صفات الله تعالى وألوهها وصرفوها عن ظاهرها المراد، كما قال ابن تيمية: (فهم يفسرون القرآن برأيهم وتأويلهم من غير استدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين الذين بلغهم الصحابة معاني القرآن كما بلغوهم ألفاظه، ونقلوا هذا كما نقلوا هذا، لكن أهل البدع يتأولون النصوص بتأويلات تخالف مراد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ويدعون أن هذا التأويل الذي يعلمه الراسخون، وهم مبطلون في ذلك... ولا سيما تأويلات أهل الكلام المحدث من الجهمية والقدرية وغيرهم(6).

(1) عبالله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور، أبو العباس، سابع الخلفاء من بني العباس في العراق، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة 198 هـ، فأكمل ما بدأه جده المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة وحض الناس على قراءتها ولد سنة 170 هـ، وتوفي سنة 218 هـ، انظر: الأعلام، للزركلي 142/4.

(2) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية 8/1-9.

(3) علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي القرشي، أبو الحسن أمير المؤمنين، رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم وصهره، أحد أبطال الإسلام، ومن أكابر الخطباء والعلماء، وأول الناس إسلاماً بعد خديجة رضي الله عنها، تربى في حجر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفارقه، وكان اللواء بيده في أكثر المشاهد، ولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان سنة 35 هـ، و ولد سنة 23 هـ قبل الهجرة، وقتله عبدالرحمن بن ملجم سنة 40 هـ، الأعلام، للزركلي 295/4-296.

(4) دررُ تعارض العقل والنقل، لابن تيمية 244/55.

(5) منهاج السنة النبوية، للابن تيمية 308/1-309.

(6) نفس المرجع 37/7.

ويتضح من ذلك أن التأويل الذي يقصده ابن تيمية هو ما اصطالحوا عليه بقولهم: (التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر)(1).

أو قولهم التأويل هو: (صرف الكلام عن ظاهره إلى وجه يحتمله، أو هو إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية)(2)، ولذلك نجد ابن تيمية يقول: (التأويل في عرف المتأخرين من المتفهمة والمتكلمة والمتصوفة ونحوهم هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه، ومسائل الخلاف)(3). وهو ما ذهب إليه الذهبي في حديثه عن التأويل عند المتأخرين من المتفهمة والمتكلمة وغيرهم حيث قال: (التأويل عند هؤلاء جميعاً هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو التأويل الذي يتكلمون عليه في أصول الفقه ومسائل الخلاف)(4).

إلا أن القول بأن التأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، أو إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية هو اصطلاح لم يعرفه السلف، بل إن حقيقة هذا القول ترجع وتفضي في النهاية إلى تعطيل صفات الله تعالى وتحريف نصوص الكتاب والسنة وإبطال ما دلت عليه كما يقول ابن القيم: (وإذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعياً ولا عقلياً ولا لغوياً، فهو اصطلاح محض، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص، وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين)(5) ويلزم منه تعطيل الألفاظ عن دلالتها على المعاني التي تدل عليها(6). فطريقة المتكلمين هذه تنتهي إلى استخراج معاني النصوص وصرفها عن حقائقها بأنواع المجازات وخرائب اللغات، ومستكرهات التأويلات، وهذا الظن الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها نبذ الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف، وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا التعطيل وانتقاء الصفات في نفس الأمر، ورأوا

(1) المستصفي من علم الأصول، للغزالي 387/1.

(2) أساس التقديس في علم الكلام، للرازي، ص 182 وما بعدها.

(3) الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف الشيخ خالد عبدالرحمن العك، ص 312.

(4) التفسير والمفسرون، للذهبي 18/1.

(5) مختصر الصواعق المرسلّة 273/2.

(6) نفس المرجع 274/2.

أنه لا بد للنصوص من معنى ظلوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وهذا الذي هو طريقة السلف عندهم(1).

ولذلك قال الإمام الشاطبي(2) فيهم: (ولذلك تجدهم يتأولون كل دليل خالف هواهم، ويتبعون كل شبهة وافقت أغراضهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) (3) فأنبت لهم الزيغ أولاً، وهو الميل عن الصواب، ثم إتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى، الذي هو أم الكتاب ومعظمه، ومتشابهه على هذا قليل، فتركوا إتباع المعظم إلى إتباع الأقل المتشابهة الذي لا يعطي مفهوماً واضحاً ابتغاء تأويله، وطلباً لمعناه الذي لا يعلمه إلا الله، أو يعلمه الله والراسخون في العلم، وليس إلا برده إلى المحكم ولم يفعل المبتدعة ذلك(4).

ويتضح من ذلك أن دعاة التأويل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم لما قرأوا الكتب اليونانية الفلسفية، وتشبعوا بمبادئها، ورسخت في أذهانهم قواعدها، نظروا فوجدوا أن هناك آيات وأحاديث تنص على صفات الله سبحانه وتعالى، وبحسب ما قرأوا وفهموا من تلك العلوم أن هذه الصفات لا تنبغي أن تكون لله، ذلك الإله الذي تصوره بحسب معلوماتهم الفلسفية، فبقوا أو أصبحوا في حيرة من أمرهم بين الكفر بالله وبين القرآن وبين معلوماتهم العقلية والفلسفية، وعند ذلك اختاروا منهج التأويل لآيات الصفات زاعمين تنزيه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة المخلوقات، واتخذوا المجاز مطية لهم، وأسسوا قاعدة هي: إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل على النقل، وبهذه الأقاويل الساقطة والشبه الواهية ردوا آيات الصفات، وقابلوها بالتأويلات الباطلة وهو ما أوضحه ابن خلدون بقوله: (ثم لما كثرت العلوم والصناعات وولع الناس بالتدوين والبحث في سائر الأنحاء، وألف المتكلمون في التنزيه، وحدثت بدعة المعتزلة في تعميم هذا التنزيه في أي أسلوب، فقصوا بنفي صفات المعاني من العلم والقدرة والإرادة والحياة، زائدة على أحكامها، لما يلزم ذلك من تعدد القديم بزعمهم، وهو مردود بأن الصفات ليست عين الذات ولا غيرها، وقصوا بنفي صفة الإرادة فلزم نفي القدر لأن معناه سبق الإرادة للكائنات وقصوا بنفي السمع والبصر لكونهما من عوارض الأجسام، وهو مردود ولعدم اشتراط البيئة في مدلول هذا اللفظ، وإنما هو إدراك المسموع أو المبصر،

(1) مختصر الصواعق المرسله 20/1.

(2) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، أبو إسحاق الشهير بالشاطبي، فقيه، أصولي، لغوي، محدث، مفسر، من مؤلفاته: الموافقات في أصول الأحكام، والاعتصام، توفي سنة 790هـ، معجم المؤلفين 77/1.

(3) سورة آل عمران، الآية (7).

(4) الاعتصام، للعلامة المحقق الأصولي النظار الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الجزء الأول، ص 143.

وقضوا بنفي الكلام لشبهه ما في السمع والبصر، ولم يعقلوا صفة الكلام التي تقوم بالنفس، فقضوا بأن القرآن مخلوق وذلك بدعة صرح السلف بخلافها(1).
ويبدو أن الشبهة التي أُلجأت أكثر المتكلمين إلى التأويل هي مسألة تنزيه المولى عز وجل عن مشابهة مخلوقاته، ولذلك لجأوا إلى تأويل الآيات والأحاديث التي ورد فيها وصف الله سبحانه وتعالى ببعض صفات مخلوقاته وهذا هو ما نلتسمه من خلال عرضنا لبعض تأويلاتهم.
أولاً: المعتزلة:

أما المعتزلة فقد غلوا في التنزيه حتى وصلوا إلى حد تعطيل الله عن صفاته ونفيها عنه عن طريق التأويل وهو ما يبدو واضحاً في حديث القاضي عبدالجبار عن الصفات والرد على مخالفه حيث قال في قوله تعالى: (لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (2) وقوله تعالى: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ) (3) وبما يستدلون بالسمع على إثبات القدرة لله تعالى فيقولون: وإنه تعالى قال: (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ) (4) وقوله تعالى: (أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا هم أشد منهم قوة وآثاراً في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق) (5)، ثم قال: (والأصل في الجواب عن ذلك أن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن، لأن صحة السمع ينبني على كونه عدلاً حكماً، وكونه حكماً ينبني على أنه تعالى عالم لذاته، فكيف يصح ذلك) (6).

ثم قال في تأويل هذه الآيات: (ثم يقال لهم لا تعلق لكم بالظاهر، أي ظاهر الآيات وإذا عدلتهم عن الظاهر فليستم بالتأويل أولى منا، فنحمله على وجه آخر يوافق الدلالة العقلية فنقول: قوله تعالى: (أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ) (7) أي وهو عالم به، وقوله تعالى: (فَلَنْقُصَنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ) (8) أي ونحن عالمون به، وقوله تعالى: (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ) (9) أي معلوماته، والعلم قد يستعمل في العالم مرة، وفي المعلوم مرة أخرى، يقال جري هذا بعلمي، أي وأنا عالم به) (10) ثم قال: (ثم نقول: قوله

(1) مقدمة ابن خلدون، ص 367-368.

(2) سورة النساء، الآية (166).

(3) سورة البقرة، الآية (255).

(4) سورة الذاريات، الآية (47).

(5) سورة غافر، الآية (21).

(6) شرح الأصول الخمسة، للقاضي الفضاة، عبدالجبار بن أحمد، ص 211-212.

(7) سورة النساء، الآية (166).

(8) سورة الأعراف، الآية (7).

(9) سورة البقرة، الآية (255).

(10) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار، ص 212.

تعالى: (هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) (1) لا يجوز حمله على ظاهره، لأن الشدة والصلابة إنما تستعمل في الأجسام والله تعالى ليس بجسم، فيجب حمله على وجه يوافق دلالة العقل، فنقول: قوله: (هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً) المراد به وصف اقتداره وأنه أقدر القادرين (2).

ويبدو أن الشبهة التي أدت بالمعتزلة إلى تأويل هذه الصفات هي اعتقادهم أن إثبات هذه الصفات يقتضي مماثلة الله لمخلوقاته وهو محال، قال القاضي عبد الجبار: (فلو كان له علم قديم لوجبت مماثلته له في كل صفة لأن الاشتراك في صفة من صفات الذات يوجب الشركة في سائرهما ويوجب المماثلة) (3)، ولذلك نجدهم أولوا سائر الصفات الخيرية من الوجه والعين واليد، فقد أولوا صفة الوجه بأنها هي ذات الله تعالى ولذلك قالوا في قوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) (4) قالوا: (فأثبت لنفسه الوجه، وذو الوجه لا يكون إلا جسماً، وجوابنا عن هذا أن المراد به كل شيء هالك إلا ذاته أي نفسه) (5)، قال عبد الجبار: (والوجه بمعنى الذات مشهور في اللغة، يقال: وجه هذا الثوب جيد أي ذاته جيدة) (6).

وكان شيخهم أبو الهذيل العلاف (7) يقول: (لله وجه هو هو) (8) وكذلك صفة العين التي وردت في قوله تعالى: (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) (9)، فأثبت أن له عين غير أن المعتزلة أولوا العين هنا بمعنى العلم وهو ما قال به القاضي عبد الجبار حيث قال: (والأصل في الجواب عن ذلك أن المراد به لتقع الصنعة على علمي، والعين قد ترد بمعنى العلم، يقال جرى هذا بعيني أي جرى بعلمي) (10).

وأما اليد الواردة في قوله تعالى: (لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدِي) (11) وقوله تعالى: (بِلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) (12)، فقد أول المعتزلة اليد هنا تارة بمعنى القوة وتارة بمعنى النعمة، يقول عبد الجبار: (والجواب عنه أن اليدين هاهنا بمعنى القوة وذلك ظاهر في اللغة، يقال: ما لي على هذا الأمر يد أي قوة) (13)، وقوله تعالى: (بِلْ يَدَاهُ

(1) سورة غافر، الآية (21).

(2) شرح الأصول الخمسة، ص 212.

(3) المحيط بالتكليف، للقاضي عبد الجبار، تحقيق عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة، ص 180.

(4) سورة القصص، الآية (88).

(5) شرح الأصول الخمسة، مرجع سابق، ص 227.

(6) نفس المرجع، ص 227.

(7) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول العبدي، المعروف بالعلاف، المتكلم، من أئمة المعتزلة، كان شيخ البصريين في الاعتزال، ولد في البصرة سنة 135 هـ، له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات، توفي سنة 235 هـ، وفيات الأعيان، لابن خلكان 96-95/4، الأعلام، للزركلي 131/7، معجم المؤلفين، كحالة 760/3، سير أعلام النبلاء، للذهبي 173/11.

(8) مقالات الإسلاميين، للأشعري 24/1.

(9) سورة طه، الآية (39).

(10) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص 227.

(11) سورة "ص"، الآية (75).

(12) سورة المائدة، الآية (64).

(13) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ص 228.

مَبْسُوطَاتَانِ) الأصل في الجواب عن ذلك أن اليد هاهنا بمعنى النعمة وذلك ظاهر في اللغة، يقال لفلان على منة أي نعمة(1)، وهو ما نقله لنا البغدادي عن الجُبَّائي(2) حيث قال: (وزعم الجُبَّائي أن اليد المضافة إليه بمعنى النعمة وهذا خطأ لأن الله تعالى أخبر أنه خلق آدم بيديه والنعمة مخلوقة والله لا يخلق مخلوقاً بمخلوق)(3).

ومثل هذا التأويل أنكره أئمة أهل العلم وعدوه من التأويل الباطل يقول ابن القيم: (ومن التأويل الباطل تأويل أهل الشام قوله صلى الله عليه وسلم لعمار(4): (تفتلك فئة باغية)(5) فقالوا: نحن لم نقتله، وإنما قتله من جاء به حتى أوقعه بين رماحنا، وهذا التأويل مخالف الحقيقة اللفظ وظاهره، فإن الذي قتله هو الذي باشر قتله لا من استنصر به، ولهذا رد عليهم من هو أولى بالحق والحقيقة منهم فقالوا: أفيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هم الذين قتلوا حمزة والشهداء معه، لأنهم أتوا بهم حتى أوقعوهم تحت سيوف المشركين... وكتأويل قوله تعالى (لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ)(6) بأن اليد هي القدرة أو النعمة، فوقع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير كتبت بالقلم، وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون البشر كما خص المسيح، بأنه نفخ فيه من روحه وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة(7).

ويبدو أن تأويل صفات الله تعالى وإخراجها عن ظاهرها المراد هو من أكبر سمات أهل الاعتزال وهو ما قرره زعماء وشيوخ المعتزلة فهاهو النظام(8)، يقول: (معنى قولي عالم إثبات ذاته ونفي الجهل عنه، ومعنى قولي قادر إثبات ذاته ونفي

(1) نفس المرجع، ص 228.

(2) أبوهاشم عبدالسلام بن أبي علي محمد الجُبَّائي بن عبد الوهاب، المتكلم المشهور، كان هو وأبوه من كبار المعتزلة، وكتب الكلام مشحونة بمذاهبهما واعتقادهما، كانت ولادته سنة 247هـ، وتوفي سنة 321هـ بغداد، وفيات الأعيان، لابن خلكان 155/3-156، الأعلام، للزركلي 7/4.

(3) كتاب أصول الدين، تأليف الإمام أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي، المتوفي سنة 429هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (1401هـ - 1981م)، ص 111.

(4) عمار بن ياسر بن عامر الكناني المزحجي العنسي القطحاني، أبو اليقظان، صحابي، من ولد سنة 57هـ قبل الهجرة، من الولاة الشجعان ذوي الرأي، وهو أحد الدعاة إلى الإسلام والجهري، هاجر إلى المدينة وشهد بدرأ وأحدأ والخندق وبيعة الرضوان، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلقبه بالطيب المطيب، ولاه عمر الكوفة، قتل في يوم صفين وكان في صف الإمام علي بن أبي طالب سنة 37هـ، الأعلام 36/5.

(5) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، حديث رقم 2519-2916، 2235/4.

(6) سورة "ص"، الآية (75).

(7) مختصر الصواعق المرسله 24/1-26.

(8) إبراهيم بن سيار، أبو إسحاق المعروف بالنظام، ابن أخت أبي الهذيل العلاف، وعنه أخذ الاعتزال، من أئمة المعتزلة وأذكيانهم، تبحر في علوم الفلسفة وأطلع على أكثر ما كتبه رجالها، خلط آراءه بالفلسفة وقر مذاهب الفلاسفة، تنسب إليه فرقة "النظامية من المعتزلة" له عدة كتب في الفلسفة والاعتزال، توفي سنة 231هـ، الأعلام، للزركلي 43/1.

العجز عنه، ومعنى قولي حيُّ إثبات ذاته ونفي الموت عنه، وكذلك قولنا في سائر صفات الذات على هذا الترتيب(1).

وهذا إن دلّ إنما يدل على أن المعتزلة عطلوا جميع صفات الله سبحانه وتعالى التي وصف بها نفسه في كتابه، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عن طريق تأويل النصوص بحجة التنزيه أو عدم مشابهة الله لمخلوقاته.

ويظهر مما سبق أن التأويل بهذا المفهوم هو تعطيل وتحريف للنصوص عن المعنى الذي دلت عليه، وبالتالي هو إبطال لصفات الله سبحانه وتعالى التي وصف بها نفسه ووصفه بها الرسول صلى الله عليه وسلم، ويتقرر من ذلك أن تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا قرينة تقتضيه، هو أمر لا يمكن أن يقع في كلام الله سبحانه وتعالى، ولو قصد المولى عز وجل مثل ذلك للحق بالكلام قرائن تدل على المعنى المطلوب حتى لا يوقع السامع في اللبس، فإن الله تعالى أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم يلحق باللفظ قرينة تدل على المعنى المطلوب لم يكن بياناً ولا هدى.

ثانياً: التأويل عند الأشاعرة:

التأويل عند الإشارة لا يختلف عن التأويل عند المعتزلة لأن الشبهة التي قادت إلى التأويل هنا هي نفس الشبهة التي أدت إلى التأويل هناك ولذلك كانت النتيجة شبه واحدة وهي تعطيل الصفات، يقول البغدادي في معرض حديثه عن صفة الوجه والعين من صفات الله يقول: (اختلفوا في هذه المسألة فزعمت المُشَبَّهَةُ(2) أن لله وجهاً وعيناً كوجه الإنسان وعينه، وزعم بعضهم أن له وجهاً وعيناً هما عضوان ولكنهما ليسا كوجه الإنسان وعينه، بل هما خلاف الوجه والعيون سواهما، وزعم بعض الصفاتية أن الوجه والعين المضافين إلى الله تعالى صفات له، والصحيح عندنا أن وجهه ذاته وعينه رؤيته للأشياء، وقوله: (وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ(3)) معناه ويبقى ربك ولذلك قال: ذو الجلال والإكرام بالرفع لأنه نعت الوجه ولو أراد الإضافة لقال: ذي الجلال والإكرام بالخفض، وقوله: (وَلِتُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي(4)) أي على رؤية مني كما قال: (إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى(5)) وقوله في سفينة نوح: (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا(6)) أراد بها العيون التي جرت بها السفينة من الماء، والمراد بقوله: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ(7)) بطلان كل عمل لم يقصد به وجه الله تعالى(8).

(1) مقالات الإسلاميين 247/1.

(2) قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات ومثله بالمحدثات، التعريفات، للجرجاني، ص 214.

(3) سورة الرحمن، الآية (27).

(4) سورة طه، الآية (39).

(5) سورة طه، الآية (46).

(6) سورة القمر، الآية (14).

(7) سورة القصص، الآية (88).

(8) كتاب أصول الدين، للبغدادي، ص 110.

ويتضح من ذلك أن الأشاعرة أولوا الوجه بالذات، والعين بالرؤية واليد بالقدرة وهو تأويل لا يخرج عما ذهب إليه المعتزلة من قبل.

وأما إذا انتقلنا إلى الرازي فقد قال في معرض حديثه عن نفي الجهة والجسمية عن الله: (وكونه أحداً يوجب القطع بأنه ليس بجسم ولا جوهر⁽¹⁾) ويبدو أن الشبهة التي قادت الرازي إلى القول بنفي الصفات وتأويلها هي أن هذه الصفات لا تقوم إلا بجسم والله منزّه عن أن يكون جسماً ولذلك نجده ذهب إلى تأويل النصوص التي وردت بهذه الصفات قانلاً: (...لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار، أما في القرآن فيبينه من وجوه:

الأول: هو أنه ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الجنب والواحد وذكر وذكر الأيدي، وذكر الساق الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا الواحد وذكر الأيدي وذكر الساق الواحدة فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد، وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة، ولا نرى في الدنيا شخصاً أصبح صورة من هذه الصورة المتخيلة، ولا اعتقد أن عاقلاً يرضى بأن يصف ربه بهذه الصفة⁽²⁾.)

ومن ذلك أول قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله: (يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وإن ذكرني في ملأ ذكرت في ملأ هم خير منهم، وإن تقرب مني شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً وإن أتاني يمشي أتيته هرولة⁽³⁾) فقال: (وأعلم أن المراد من قربه ومن دنوه قرب رحمته ودنوها من العبد⁽⁴⁾.)

وهكذا انتهى الأشاعرة إلى ما انتهى إليه المعتزلة من قبل في تأويل النصوص وصرفها عن ظاهرها الذي تدل عليه بحجة تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته فكانت النتيجة واحدة وهي تعطيل الصفات التي وصف بها نفسه في كتابه أو صفه بها الرسول صلى الله عليه وسلم في سنته.

ثالثاً: التأويل عند الجهمية.

(1) الجَوْهَرُ: ماهية إذا وجدت في الأعيان كانت لا في موضوع، وهو منحصر في خمسة: هيولي وصورة وجسم ونفس وعقل، وهو لفظ يستعمله الفلاسفة والمتكلمون ويعنون به الجزء الذي لا يقبل القسمة وهو الشيء الذي لم يدركه أحد بحسه ولا يتميز منه جانب عن جانب، فهو أصغر الأشياء عندهم، والجوهر عندهم هو الذي يحتمل الأعراض، والأعراض هي الصفات التي تقوم بالجسم أو الجوهر، انظر: التعريفات، للجرجاني، ص 84، معجم ألفاظ العقيدة، ص 135، مقالات الإسلاميين، للأشعري 4/2.

(2) أساس التقديس في علم الكلام، الرازي، ص 79.

(3) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، حديث رقم 267، 2061/4.

(4) المرجع السابق، ص 100.

يقول الجرجاني(1): (الجهمية هم أصحاب جهم بن صفوان، قالوا: لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كاسبة بل هو بمنزلة الجمادات والجنة والنار تفتيان بعد دخل أهلها، حتى لا يبقى موجود سوي الله)(2).

وينتهي مثل هذا القول إلى إنكار تعطيل صفات الله تعالى كما قال ابن القيم: (التوحيد توحيد الجهمية: وهو مشتق من توحيد الفلاسفة، وهو نفي صفات الرب كعلمه، وكلامه، وسمعه، وبصره، وحياته، وعلوه على عرشه، ونفي وجهه، ويديه، وقطب رحي هذا التوحيد جحد حقائق أسمائه وصفاته)(3).

ويبدو أن تعطيل صفات الله سبحانه وتعالى هي نقطة يلتقي عندها جميع أصحاب التأويل ولذلك يقول ابن تيمية: (ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان، ودخلت فيه بعد ذلك المعتزلة، وهؤلاء أول من عرف عنهم في الإسلام أنهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراض(4)، وقالوا: الأجسام لا تنفك عن أعراض محدثة، وما لا ينفك عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها... ثم إن هؤلاء الجهمية أصحاب هذا الأصل المبتدع احتاجوا أن يلتزموا طرد هذا الأصل فقالوا: إن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال فإنها أعراض وحوادث، وهذه لا تقوم إلا بجسم والأجسام محدثة، فيلزم أن لا يقوم بالرب علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا رحمة ولا رضا ولا غضب ولا غير ذلك من الصفات، بل جميع ما يوصف به من ذلك فإنما هو مخلوق منفصل عنه)(5).

ولذلك وصف الشهرستاني الجهم بن صفوان قائلاً: (من الجبرية الخالصة وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية، وزاد عليهم أشياء منها قوله: لا يجوز أن يوصف الباربي تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأن ذلك يقضي تشبيهاً، فنفي كونه حياً عالمياً، وأثبت كونه: قادراً، فاعلاً، خالقاً، لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة، والفعل، والخلق، ومنها إثباته علوماً حادثة للباربي تعالى لا في محل حيث قال: لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه)(6).

(1) علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي، ويعرف بالسيد الشريف أبو الحسن، عالم، حكيم، مشارك في أنواع من العلوم، ولد بجرجان، من تصانيفه: حاشية على شرح التنقيح للفتازاني، شرح المواقف، حاشية على شرح تفسير البيضاوي، التعريفات، وغيرها، ولد سنة 740هـ، وتوفي سنة 816هـ، معجم المؤلفين، كحالة 515/2.

(2) التعريفات، للجرجاني، ص 85.

(3) مختصر الصواعق المرسله 133/1.

(4) العرّض: الموجود الذي يحتاج في وجوه إلى موضع أي محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم هو به، فالأعراض هي صفات كالسمع والبصر والعلم والكلام والإرادة ونفاة الصفات لا يثبتونها لله لأنها على حد زعمهم لا تقوم إلا بجسم، والله ليس بجسم، التعريفات، للجرجاني، ص 151، معجم ألفاظ العقيدة، ص 47.

(5) منهاج السنة النبوية 133-309/1.

(6) الملل والنحل، للشهرستاني 87-86/1.

ويتضح من ذلك أن الجهمية أنكرت الصفات جميعها، بدعوى أنها من صفات المحدثات وخصائص المخلوقات، وقالت إن ظاهرها يفيد التشبيه بالمخلوق، أي أن ما يفهم من نصوصها يماثل ما يفهم من صفات المخلوقات فظاهر معناها التمثيل وهو مستحيل، فيجب التأويل وبذلك وافقوا المعتزلة والأشاعرة في نفي الصفات لنفس الشبهة.

المطلب الثاني

موقف السلف من مفهوم التأويل

عند المتكلمين.

لقد تبين مما تقدم أن التأويل بمعناه عند المتكلمين والذي هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترب به، هو أمر لم يكن معروفاً في اللغة العربية في عصرها الذهبي، كما أنه اصطلاح لم يكن معهوداً عند السلف في قرونهم المفضلة وهو بذلك اصطلاح حادث عند المتأخرين وخاصة علماء الكلام والجدل وهو بذلك أصبح أخطر سلاح استعمله أهل الأهواء في تقرير أصولهم الفاسدة، وهو الأسلوب الذي يلجأون إليه في مصادمة النصوص وردّها رداً صريحاً، أورد دلالتها وأحكامها ومعانيها، والتأويل هو الباب الذي ولجت به جميع فرق الزيغ والضلال لتعطيل صفات الله وأسمائه وأفعاله، فالمعتزلة الجهمية أنكرت الصفات تحت شعار التأويل، والمعتزلة كذلك أنكرت صفات الله تعالى تحت مسمى التأويل، والمتكلمون من الأشاعرة كذلك عطلوا صفات الله تعالى بمثل هذا التأويل. ولما كان التأويل بالمعنى الذي قصدوه مخالف لما عليه السلف الصالح، فقد رده السلف رداً قوياً بل حرّموه في العقيدة، لأن نصوص العقيدة توفيقية غيبية، مبناها على التسليم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، أي لنصوص القرآن والسنة وبالتالي لا مجال للعقول فيها، وهو ما سيتضح لنا من خلال عرضنا لبعض آرائهم في هذا الشأن.

فابن تيمية وهو يتحدث عن تأويلات المتكلمين لصفات الله تعالى يقول: (ثمّ المخالفون للكتاب والسنة، وسلف الأمة من المتأولين لهذا الباب في أمر مريح، فإن من ينكر الرؤية يزعم أنّ العقل يحيلها، وأنه مضطر فيها إلى التأويل، ومن يحيل أن الله علماً وقدرة وأن يكون كلامه غير مخلوق ونحو ذلك، يقول: إنّ العقل أحال ذلك فاضطر إلى التأويل، بل من ينكر حقيقية حشر الأحياء والأكل والشرب الحقيقي في الجنة، يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويل، ومن يزعم أن الله ليس فوق العرش يزعم أن العقل أحال ذلك وأنه مضطر إلى التأويل ويكفيك دليلاً

على فساد قول هؤلاء أن ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جَوَز أو أوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله(1).

وهذا الاختلاف الذي ذكره ابن تيمية هو الذي تحدث عنه الإمام أحمد بن حنبل بقوله: (الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم...، ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون علمهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين)(2).

والمراد ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التي يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم، يقول ابن أبي العز: (وسبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلفة، وإنما سمي هؤلاء أهل الكلام لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته على وجود النص، أو عارض النص بالمعقول فقد ضاهى إبليس حيث لم يسلم لأمر ربه)(3).

فالواجب هو التسلم لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في قضايا الاعتقاد لأنهما أسلم وأصح الطرق لعرض العقيدة الإسلامية يقول القاسمي: (فلا يصح قطعاً عرضها بغير طريقتها القرآنية النبوية، ولا التعبير عنها بغير لغتها واصطلاحاتها، فهي ذات دلالات واضحة، وضوابط ثابتة، لا تخضع للمتغيرات، ولا تنساق وراء التبدلات، تميزت عن جميع المعتقدات بما لها من سمو القيادة، ورفعة التوجيه، وعلو الإرشاد، فهي قيادة فكرية ذات ثوابت اعتقادية، تؤثر ولا تتأثر، وتوجه ولا تتوجه، وتقود ولا تنقاد... فليست الفلسفة طريقتها ولا علم الكلام منهاجها، بل طريقتها القرآن، ومنهاجها سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، وهذا ما نعتقده وندين الله تعالى به، لأن غير ولا نبدل، ولا نزيد ولا ننقص)(4).

والمقصود من ذلك أن الدين قد اكتمل باكتمال الرسالة الإسلامية وبيان الرسول صلى الله عليه وسلم فهو لا يحتاج إلى زيادة ولا نقصان وخاصة في أهم قضاياها وهي قضية الاعتقاد وفي ذلك يقول ابن القيم: (والمقصود أن الله تعالى أكمل للرسول ولأمته به دينهم وأتم عليهم به نعمته ومحال مع هذا أن يدع ما خلق

(1) الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف خالد عبدالرحمن العلك، ص219.

(2) الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل (ت:241هـ) ضمن كتاب عقائد السلف، د. علي سامي النشار، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه، ص52.

(3) شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، تأليف علي بن أبي العز الحنفي (731هـ-792هـ)، ص146.

(4) دلائل التوحيد، للقاسمي، ص16.

له الخلق، وأرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، ونصبت عليه القبلة، وأسست عليه الملة، وهو باب الإيمان به ومعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله، ملتبساً مشتبهاً حقه بباطله، لم يتكلم فيه بما هو الحق، بل تكلم بما هو الباطل، والحق في إخراجِه عن ظاهره(1)، وهو ما أكده ابن تيمية بقوله: (ومحال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين، وإن دقت أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في قلوبهم، في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية)(2).

فابن تيمية يقرر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لأمته جميع أمور الدين الشرعية والاعتقادية وأن ما يتكلم فيه أهل الكلام والجدل من أسماء الله وصفاته وأفعاله هذا مما بينه النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ولم يترك أمر الناس فيه إلى آراء الرجال ولهذا قال: (فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم به ملتبساً مشتبهاً، ولم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عله، وما يمتنع له)(3). ويتضح من ذلك أن حقيقة التأويل الفاسد يرجع إلى أن ظاهر القرآن والسنة هو الضلال لأنه غير مراد، وأنه ليس فيه بيان ما يصلح من الاعتقاد ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه وهذه هي حقيقة قول المتأولين.

ويبدو أن السبب الذي أوقع المتكلمين في مثل هذه الأقوال هو أنهم عولوا في معرفة أسماء الله وصفاته وقدره وسائر الأمور الغيبية على عقولهم، وعقولهم عاجزة عن إدراك تفصيلات صفات الله تعالى وعظمته، بل أن عقولهم عاجزة عن إدراك حقيقة الغيبيات من المخلوقات، بل لم تحط حتى بعالم الشهادة، فلما حكموا عقولهم وعجزوا عن إدراك الحقائق وقعوا في مثل هذا الاضطراب وانتهى بهم الأمر إلى الحيرة فلجأوا إلى تحريف نصوص باسم التأويل.

وقد أوضح ابن تيمية هذه المسألة بقوله: (إنَّ الكلام في الصفات نوع عن الكلام في الذات، ويحتزى في حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات الباري سبحانه، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد، وسمع، وبصر وما أشبهها، فإنما هي صفات أثبتتها الله تعالى لنفسه، ولسنا نقول: إن معنى اليد:

(1) مختصر الصواعق المرسله 29/1.

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية 7/5.

(3) الفتاوى 6-5/5.

القدرة أو النعمة، ولا معنى السمع والبصر: العلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نشبهها بالأيدي ولا بالأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات الفعل(1).
 وإذا ثبت ذلك فإن الله عزّ وجل في كل ما ثبت له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئاً من خلقه ولا يماثله شيء بل كل ما ثبت له من صفات الكمال التي وردت بها النصوص الصريحة من الكتاب والسنة فهو مختص بها لا يشركه فيها أحد من خلقه، وليس معنى هذا أن ما يطلق على الرب أو على صفاته من أسماء لا يسمى به غيره، فقد يكون الاسم مشتركاً بينه وبين غيره، أو بين صفته وصفة غيره، ولكن هذا الإشتراك في الاسم لا يوجب مماثلة المخلوقين له فيما دلت عليه هذه الأسماء، فتسميته تعالى عالماً وتسمية العبد عالماً لا يوجب مماثلة علم الله لعلم العبد، وكذا تسميته تعالى مريداً وحيماً وسميعاً وبصيراً ومتكلماً إلى غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق على المخلوقين لا يوجب أن تكون إرادتهم كإرادته، ولا حياتهم كحياته، وكذا سائر أسمائه وصفاته(2).

والى مثل ذلك ذهب الإمام الشافعي بقوله: (ما كان الكتاب والسنة موجودين، فالعذر على من سمعهما مقطوع إلا باتباعهما)(3).

وأما الإمام النووي(4) فقد قال: (وأما أصل واجب الإسلام وما يتعلق بالعقائد فيكفي فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين، هذا هو الصحيح الذي أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب أحداً بشيء سوى ما ذكرناه وكذلك الخلفاء الراشدون، ومن سواهم من الصحابة من بعدهم من الصدر الأول)(5).

(1) الأصول الفكرية للمناهج السلفية، لابن تيمية، ص220-221.

(2) دلائل التوحيد، للقاسمي، ص554.

(3) الأم، للإمام الشافعي 763/8-764.

(4) الإمام النووي هو يحيى بن شرف بن مرعي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي، الدمشقي، الشافعي، محي الدين، أبوزكريا، فقيه، محدث، حافظ، لغوي، ولد سنة 631هـ بنوى، وقدم دمشق، وقرأ الفقه وأصوله، والحديث وأصوله، والمنطق والنحو، وأصول الدين، وتوفي بنوى من قرى حوران بسوريا، من تصانيفه: الأربعون النووية في الحديث، رياض الصالحين، كتاب الأذكار النووية، تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، المنهاج في شرح صحيح مسلم، وغيرها، انظر: الأعلام، خير الدين الزركلي 149/8، معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة 98/4.

(5) المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، المتوفي سنة 676هـ، تحقيق د. محمد مطرج، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1417هـ - 1996م)، الجزء الأول، ص45.

وكذلك الإمام أبو حنيفة نجده يقول في باب الأسماء والصفات: (فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهي صفات بلا كيف)⁽¹⁾، وقال في الرواية: (والله تعالى يرى في الآخرة، ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤوسهم بلا تشبيه ولا كيفية)⁽²⁾.

وأما الإمام مالك فقد أوضح رأيه في مسألة تأويل الصفات عندما سئل عن معنى الاستواء فقال: (الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والإيمان به واجب)⁽³⁾.

وأما الإمام أحمد فقد أعلن مذهبه في باب الأسماء والصفات بقوله: (لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل)⁽⁴⁾.

فهذا هو منهج أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات حيث آمنوا بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه، وسمي بها نفسه في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقصان منها، ولا تجاوز لها ولا تأويل لها بما خالف ظاهرها كما فعل دعاة التأويل من المتكلمين، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها، وذلك لأن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه كما يقول الإمام الشاطبي: (إن الله جعل للعقول في إدراكها حداً تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلاً إلى الإدراك في كل مطلوب، ولو كانت كذلك لاستوت مع الباري تعالى في إدراك جميع ما كان وما يكون وما لا يكون إذ لو كان كيف كان يكون؟ فمعلومات الله لا تتناهى، ومعلومات العبد متناهية، والمتناهي لا يساوي ما لا يتناهى)⁽⁵⁾.

ويظهر مما سبق ذكره أن مصادر تلقي العقيدة الحق هي: الكتاب والسنة وإجماع السلف وهذه هي مصادر الدين، وإذا اختلفت فهوم الناس لنصوص الدين، فإن فهم السلف هو الحجة، وهو القول الفصل في مسائل الاعتقاد، وأن منهج السلف في تقرير العقيدة هو الأعلم والأسلم والأحكم، وأن العقيدة توفيقية لا يجوز تلقيها من غير الوحي وهي غيبية في تفصيلاتها، فلا تدركها العقول استقلالاً ولا تحيط بها الأوهام، وكل من حاول تقرير العقيدة من غير مصادر الشرعية فقد افتري على الله كذباً، وقال على الله بغير علم، كما أن قضايا الاعتقاد مبناهما التسليم والإتباع والتسليم لله تعالى والإتباع لرسوله صلى الله عليه وسلم.

(1) موقف الأئمة الأربعة وإعلام مذاهبهم من الرافضة وموقف الرافضة منهم 46/1.

(2) نفس المرجع، ص 47.

(3) المرجع السابق 59/1.

(4) المرجع السابق 73/1.

(5) الاعتصام، للشاطبي 318/2.

ويبدو من خلال العرض السابق لمسألة التأويل يمكن أن نستخلص أهم السمات والخصائص التي يتميز بها منهج كل من السلف والمتكلمين في هذه المسألة وهي تبدو كما يلي:

أولاً: منهج السلف:

- 1- مصدر أهل السنة والجماعة، السلف الصالح في تلقي العقيدة هو الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- 2- تقديم نصوص الكتاب والسنة النبوية على العقل فما فهمه العقل من المحكمات فهو المطلوب المفروض، وما لم يفهمه من المتشابه، فالتسليم فيه إلى عالمه سبحانه وتعالى هو المطلوب المفروض.
- 3- رفض التأويل الكلامي لآيات الصفات، لأن التأويل عند المتكلمين يقضي باتخاذ العقل أصلاً في الفهم والتأويل والتفسير، ومقديماً على الشرع، وهذا عكس ما عليه السلف الذين احتكموا إلى الآيات والأحاديث مكتفين بها، فطوّعوا مفاهيمهم العقلية لها، فجعلوا العقل تابعاً للنص لا العكس.
- 4- إتباع الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين فهم القدوة الفاضلة لأفراد الأمة.
- 5- يجتنبون التأويل بغير دليل شرعي صريح، لأنه قول على الله بغير علم.
- 6- مراعاة قواعد الاستدلال فلا يضربون الأدلة الشرعية بعضها ببعض، بل يردون المتشابه إلى المحكم والمجمل إلى المبين، ويجمعون بين النصوص في النفي والإثبات والوعد والوعيد والعموم والخصوص.

ثانياً: منهج المتكلمين:

- أهم سمات هذا المنهج يمكن تلخيصها فيما يلي:
- 1- لا يكتفون بالكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل السنة في تقرير قضايا العقيدة ولذلك عوّلوا على العقول والأوهام والفلسفة التي يسمونها (عقليات) ولذلك نجدهم يقدمون العقل على النقل وهو بخلاف ما عليه السلف.
 - 2- إنكار صفات الله وأسمانه وأفعاله، أو بعضها أو تأويلها بالزيادة فيها أو النقص منها.
 - 3- المراء في القرآن، والكلام فيه بغير علم، وإتباع ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وضرب آيات الله بعضها ببعض وكذلك أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.
 - 4- تفسير نصوص الشرع على غير أصولها الشرعية، وعلى غير مقتضات اللغة وفهم السلف.
 - 5- اعتمادهم على العقليات أكثر من الشرعيات.
 - 6- اعتمادهم على العقل جعلهم يردون كل ما لا يوافق أصولهم وأهواءهم من نصوص الشرع.
 - 7- يقوم منهجهم في الغالب على الجدل والخصومات في الدين.

فهذه هي أهم السمات والخصائص التي يتميز بها كل من منهج السلف
والمتكلمين والتي تحدد موقف كل منهما من مسألة التأويل وما يتصل بها من
قضايا الاعتقاد.

الخاتمة

لم يتبقى إلا أن نشير في خاتمة هذه الدراسة بعد عرضنا لقضية التأويل عند المتكلمين وموقف السلف منه وبيان منهج وطرق ووسائل كل منهما في اثبات المسائل والقضايا المتصلة بالذات الإلهية من أسماء وصفات وأفعال واستعراض حجج كلا الفريقين في هذه المسألة التي كثر فيها الجدل قديماً وحديثاً فمما لا شك فيه يمكن القول بأن البحث قد حقق طائفة من النتائج المنهجية والموضوعية على مدى دراسته للقضية موضوع البحث ولعل من أهمها ما يلي:

- 1- أن قضية الذات الإلهية ما يتصل بها من وجود وأسماء وصفات وأفعال تعد من أهم القضايا التي أثارت جدلاً في تاريخ الفكر الإسلامي، بل هي المحور الذي تدور حوله معظم آراء الفرق والمذاهب ومفكري الإسلام عموماً.
- 2- أن قضية الذات الإلهية وما يتصل بها من قضايا لم تكن في الأصل محل بحث أو نظر ناهيك عن الجدل والاختلاف خاصة في الصدر الأول للإسلام عند الصحابة والتابعين وأتباعهم، وذلك لسلامة المنهج والبعد عن مواطن الخلاف اعتصاماً بالكتاب والسنة النبوية.
- 3- أن القرآن قد استعمل الأدلة العقلية في دعوته إلى توحيد الله في شتى جوانبه ومنها قضية الصفات والأسماء والأفعال وأن دلالة القرآن سمعية عقلية بعيدة على مغالطات المتكلمين التي أوقعتهم في التأويل الذي ينتهي إلى التعطيل.
- 4- أن طريقة السلف في عرض العقيدة الإسلامية وخاصة قضايا الألوهية، أي الذات وما يتصل بها هي طريق تخالف طريقة المتكلمين لأن مصدرها القرآن والسنة فهي لا تخضع لهوى من أهواء البشر.
- 5- أن مصدر عقيدة التوحيد عند السلف هو القرآن والسنة فهي عقيدة توقيفية واضحة فطرية ثابتة لا تتغير عبر الزمان أو المكان.
- 6- أن تأويل نصوص القرآن والسنة هو أخطر سلاح استعمله أهل الأهواء في تقرير أصولهم الفاسدة، ومن ثم رد النصوص أو تعطيلها ورد دلالاتها، وهو الباب الذي ولجت منه جميع فرق الضلال لهدم أصول الدين وتعطيل نصوصه، خاصة في مسألة الصفات وصلتها بذات الله تعالى.
- 7- أن التأويل عند السلف في معناه الاصطلاحي مرادفاً للمعنى اللغوي الذي هو بمعنى العاقبة والرجوع والمصير، أو بمعنى التفسير والبيان، وهو مرادف لمعناه في القرآن والسنة.

- 8- القول بأن التأويل هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، أو إخراج اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية كما هو اصطلاح علماء الكلام هو أمر لم يعرفه السلف الصالح ولذلك ردوه وأنكروا القول به.
- 9- أن منهج علماء الكلام في الاستدلال يقوم في الغالب على الاعتماد على أدلة وبراهين العقول التي هي عند البعض منهم مقدمة على دلالات النصوص.
- 10- أن المنهج السلفي يقوم في الأصل على القرآن والسنة، وأن النقل يقدم على العقل وهو حاكماً عليه والعقل تابعاً له.
- 11- أن السلف لا يصفون الله إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وسلم في سنته فهم لا يقدمون بين يدي القرآن والسنة قولاً أو رأياً أو فعلاً.
- 12- أن منهج السلف في الاستدلال هو المنهج الأسلم والأعلم والأحكم الذي يجب إتباعه خاصة في قضايا الذات الإلهية وما يتصل بها من أسماء أو صفات لأنهم أهل السبق والدراية بمراد الله ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم.
- 13- أن لا تعارض بين النقل الصحيح والعقل الصحيح عند السلف لأن كلاهما هو من عند الله، فمصدرهما واحد وما تؤهم من تعارض فمرده إلى فهم صاحبه.
- ولا يسعني في خاتمة هذه الدراسة إلا أن أوصي بالتزام منهج السلف في تقرير قضايا العقيدة وخاصة في جانب الإلهيات بعيداً عن التأويل بمفهومه عند علماء الكلام، وذلك لصحة مصدره وسلامه مسلكه .
- وفي ذلك لا أدعي كمالاً غير أنني تناولت أهم معالم وخصائص كلا المنهجين الكلامي والسلفي في جانب من جوانب الاعتقاد وهو قضية الذات وما يتصل بها من صفات وموقف الفريقين من قضية التأويل سائلاً الله التوفيق والسداد.
- وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

Conclusion

We have only to point out at the conclusion of this study after presenting the issue of interpretation of the speakers and the attitude of the proponents of it and the statement of the approach, ways and means of each of them in proving the issues and issues related to the divine personality from the names and qualities and deeds and reviewing the arguments of both parties in this matter, which is controversial in ancient and modern times. Doubt It can be said that the research has achieved a range of systematic and objective results over the study of the issue of the subject of the research and perhaps the most important of which are:

1- The issue of the divine self related to the existence of names and recipes and acts is one of the most controversial issues in the history of Islamic thought, but is the axis that revolves around most of the views of the sects and doctrines and thinkers of Islam in general.

2 - The issue of the divine self and related issues were not the subject of research or consideration, not to mention the controversy and differences, especially in the first chest of Islam when the companions and followers and followers, and the integrity of the curriculum and distance from the differences of contention in the book and the Sunna

3- that the Qur'an has used the mental evidence in his call to unify God in various aspects, including the issue of attributes and names and deeds and that the significance of the Koran audio mental far away from the fallacies of the speakers, which caused them in the interpretation that ends to the disruption.

4 - The method of advances in the presentation of the Islamic faith, especially the issues of divinity, namely the self and related is a way contrary to the way of

speakers because the origin of the Koran and the Sunnah is not subject to the enjoyment of human whims

5- The source of the doctrine of monotheism at the forefathers is the Qur'an and the Sunnah. It is a clear, fixed, utopian doctrine that does not change over time or place.

6 - The interpretation of the texts of the Koran and the Sunnah is the most dangerous weapon used by the people of whims in the determination of their corrupt origins, and then the response of the texts or disable them and their implications, which is the door from which all the divisions of error to destroy the fundamentals of religion and the disruption of texts, especially in the issue of attributes and relevance to God Almighty.

7 - The interpretation of the predecessor in the meaning of terminology synonymous with the linguistic meaning which is the meaning of the consequences and return and destiny, or the meaning of interpretation and statement, which is synonymous with its meaning in the Koran and Sunnah.

8 - to say that interpretation is the exchange of words about the meaning of the most likely to the meaning of the expected, or to take the word from the real significance to the metaphorical significance as is the terminology of speech scientists is not known to the righteous ancestor and therefore rejected and denied to say it

9- The approach of the scholars of speech in the reasoning is based mostly on the evidence and evidence of the minds which are in some of them introduction to the implications of the texts.

10 - that the Salafist approach is based on the Quran and Sunnah, and that the transfer is provided to the mind and is the ruler of the mind and follow him

11- The advances do not describe God except what he described himself or described by His Messenger Muhammad peace be upon him in his year, they do not present in the hands of the Koran and the Sunna word or opinion or actually.

12 - The approach of the advances in reasoning is the safest approach, knowledge and judgments that must be followed, especially in the issues of the divine and related names or attributes because they are the first people and knowledge of the will of God and intended Messenger peace be upon him.

13- That there is no contradiction between the correct transmission and the clear mind in the forefathers, because both are from God.

At the end of this study I can not but recommend the commitment of the approach of the salaf in determining the issues of faith, especially in the aspect of the divine, apart from the interpretation of its concept among the scholars of speech, for the health of its source and its safety.

In this I do not claim perfection, but I have addressed the most important features and characteristics of both the verbal and Salafi approaches in one aspect of belief is the issue of self and related qualities and the position of the two groups on the issue of interpretation, asking God to reconcile and repay.

God bless our Prophet Muhammad and his family and him

Dr. Fadlallah Hamdan Abkar coming Sudan Sudan University

Teacher of Aqeedah and Religions Qaseem University College of Science and Arts Saudi Arabia.

Mobile: 0536569711

Email: gadimfadlallah@yahoo.com

المصادر والمراجع

- 1- الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الدمشقي، المتوفى سنة 728هـ، تأليف الشيخ خالد عبدالرحمن العك، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (1415هـ - 1995م).
- 2- الاعتصام، للعلامة المحقق الأصولي النظار الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي الغرناطي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الجزء الأول.
- 3- تاج العروس، للإمام اللغوي السيد محمد مرتضى الزبيدي، المجلد السابع.
- 4- التعريفات، تأليف السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي، المتوفى سنة 816هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (1424هـ - 2003م).
- 5- تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، تأليف محمد جمال الدين القاسمي (1332هـ - 1914هـ)، دار الفكر، بيروت.
- 6- تفسير القرآن العظيم، للإمام الجليل الحافظ عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ، عالم الكتب، بيروت (1405هـ - 1985م)، الجزء الأول.
- 7- تكملة معجم المؤلفين، محمد خير رمضان يوسف، (1397هـ - 1415هـ = 1977م - 1995م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1418هـ - 1997م).
- 8- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (282هـ - 370هـ)، تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري، دار الكاتب العربي، الجزء الخامس عشر.
- 9- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة 310هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان (1408هـ - 1988م).
- 10- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة 310هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان (1408هـ - 1988م)، المجلد الخامس.
- 11- دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، تأليف د. ناصر بن عبدالكريم العقل.
- 12- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ) ضمن كتاب عقائد السلف، د. علي سامي النشار، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه.
- 13- شرح الطحاوية في العقيدة السلفية، تأليف علي بن محمد بن أبي العز الحنفي (731هـ - 792هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، الدار السودانية للكتب، السودان، الخرطوم.

- 14- شرح العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه سماحة الشيخ محمد الصالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الخامسة 1419هـ، المجلد الأول.
- 15- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية (1399هـ - 1979م)، الجزء الرابع.
- 16- العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية، أحمد بن حجر آل بوطامي 7/1-8، دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين والخوارج والشيعية، د. أحمد محمد حلي.
- 17- قانون التأويل، للإمام القاضي أبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي المعافري الإشبيلي، المتوفي سنة 543هـ، دراسة وتحقيق محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى (1406هـ - 1986م).
- 18- كتاب أصول الدين، تأليف الإمام أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي، المتوفي سنة 429هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة (1401هـ - 1981م).
- 19- المجموع شرح المذهب، للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي، المتوفي سنة 676هـ، تحقيق د. محمد مطرج، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (1417هـ - 1996م)، الجزء الأول، ص45.
- 20- المحيط بالتكليف، للقاضي عبدالجبار، تحقيق عمر السيد عزمي، المؤسسة المصرية العامة.
- 21- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى (1411هـ - 1991م)، المجلد الأول.